

Distr.
LIMITED

A/C.3/51/L.13/Rev.1
13 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشريدين
والمسائل الإنسانية

الكاميرون*: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين
والمشريدين في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٤٩/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)،
واقتناعاً منها بضرورة تعزيز القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ برامج إغاثة اللاجئين
والعائدين والمشريدين،

وإذ ترحب بالعملية الجارية لعودة اللاجئين الطوعية إلى ديارهم في بعض أنحاء أفريقيا،

بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

*

.A/51/367 (١)

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٢ (A/51/12). (٢)

وإذ تحيط علما بالقرار CM/Res.1653 (LXIV) المتعلق باللاجئين والعائدين والمشريدين في أفريقيا الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادمة الرابعة والستين المعقدة في ياوندي، من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦،

وإذ تشير إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣١٢ (د-٢٢) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي اعتمد بموجبه الإعلان المتعلق باللجوء الإقليمي،

وإذ تعترف بأن هناك حاجة لأن تهيئة الدول ظروفًا تفضي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشريدين، وإلى التوصل إلى حلول لمشاكلها، وخاصة العودة الطوعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن غالبية اللاجئين والمشريدين هي من النساء والأطفال،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أنه بالرغم من جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما حتى الآن، لا تزال حالة اللاجئين والمشريدين خطيرة في أفريقيا، وخاصة في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى وفي القرن الأفريقي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١) وبتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)؛

٢ - تلاحظ مع القلق ما ينجم عن عدم الاستقرار السياسي، والصراع الداخلي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية، من قبيل الجفاف، من زيادة في أعداد اللاجئين والمشريدين في بعض بلدان أفريقيا؛

٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة البعيدة الأثر المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشريدين في البلدان المستقبلة، وإزاء آثار ذلك على الأمن، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل والبيئة؛

٤ - تعرب عن تقديرها وتأييدها القوي للحكومات الأفريقية وللسكان المحليين، الذين لا يزالون، رغم التدهور العام للظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وكذلك رغم الضغوط على الموارد الوطنية، يقبلون الأعباء الإضافية التي تخلقها الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشريدين امثلاً منها لمبادئ اللجوء ذات الصلة؛

٥ - تعرب عن القلق بشأن حالات أصبح فيها مبدأ اللجوء الأساسي عرضة للخطر نتيجة للطرد غير القانوني لللاجئين أو إبعادهم أو تهديد حياتهم وأمنهم الجسدي وسلامتهم الجسدية وكرامتهم ورفاههم؛

٦ - تشني على الحكومات المعنية نظراً لما تبذله من تضحيات في تقديم المساعدة والحماية لللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً، وللجهود التي تبذلها لتشجيع العودة الطوعية وغيرها من الحلول الدائمة:

٧ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي، ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفة خاصة، على المساعدات الإنسانية التي واصلا تقديمها إلى اللاجئين والمشردين وإلى بلدان اللجوء؛

٨ - ترحب بتعزيز التعاون على جميع المستويات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتحت المنظمتين، بالاقتران مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي والحكومات المعنية، على زيادة الجهود الرامية إلى تيسير العودة الطوعية إلى الوطن، بطريقة منتظمة تضمن الكرامة، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين، والتوصل إلى طرائق لإيجاد حل دائم لها؛

٩ - تؤكد مرة أخرى أن خطة العمل التي اعتمدتها المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، وأيدتها الجمعية في قرارها ١٤٩/٥٠، لا تزال إطاراً صالحاً لحل مشاكل اللاجئين والمشاكل الإنسانية في تلك المنطقة؛

١٠ - تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والكيانات المعنية الأخرى تكثيف أنشطة للحماية، بحملة أمور منها دعم جهود الحكومات الأفريقية من خلال أنشطة مناسبة لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب الموظفين ذوي الصلة ونشر المعلومات عن الصكوك والمبادئ المتعلقة باللاجئين، وتوفير الخدمات المالية والتقنية والاستشارية للتعجيل بسن أو تعديل التشريعات المتعلقة باللاجئين وتنفيذها؛

١١ - تنشد الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي تهيئ الأوضاع التي يمكن أن تيسر العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن والتبشير بإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم؛

١٢ - تنشد المجتمع الدولي الاستجابة بصورة مواتية لطلبات اللاجئين الأفارقة من أجل إعادة التوطين في بلدان ثالثة، انطلاقاً من روح التضامن وتقاسم الأعباء؛

١٣ - تشني على حكومات منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة غرب أفريقيا وعلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لما قامت به من مبادرات لتشجيع العودة إلى الوطن في إطار الاتفاقيات الثلاثية بشأن العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن في المنطقة؛

١٤ - تشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة التعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا؛

١٥ - ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع الحكومات المضيفة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، لمعالجة الآثار السلبية لتدفقات اللاجئين الوافدة وتجمعاتهم على نطاق واسع على البيئة والنظم الإيكولوجية على البيئة والنظم الإيكولوجية في بلدان اللجوء؛

١٦ - تلاحظ مع الارتياح العودة الطوعية لملايين اللاجئين إلى أوطانهم بعد نجاح العمليات التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم، بالتعاون والتآزر مع كثير من البلدان المضيفة لللاجئين، وتتطلع إلى تنفيذ برامج أخرى لمساعدة في عودة جميع اللاجئين في أفريقيا إلى الوطن عودة طوعية؛

١٧ - تعرب عن قلقها إزاء طول فترة بقاء اللاجئين في بعض البلدان الأفريقية، وتطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مواصلة استعراض برامجها بما يتمشى مع ولايتها في البلدان المضيفة، آخذة في الاعتبار تزايد الاحتياجات فيها؛

١٨ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة تمويل برامج اللاجئين العامة التي تضطلع بها المفوضية، آخذة في الاعتبار الزيادة الكبيرة في احتياجات البرامج في أفريقيا؛

١٩ - تطالب إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطوارئ استناداً إلى الخبرة المكتسبة من حالة الطوارئ في منطقة البحيرات الكبرى، وإلى مواصلة توفير ما يلزم من موارد ودعم تنفيذي للاجئين في رواندا، ولبلدان اللجوء في أفريقيا ريشهما يتسعى التوصل إلى حل دائم؛

٢٠ - تطالب إلى مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدات المادية والمالية الازمة لتنفيذ البرامج التي تستهدف إصلاح البيئة والهيكل الأساسية في المناطق المتأثرة باللاجئين في بلدان اللجوء؛

٢١ - تطالب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة لللاجئات والأطفال اللاجئين؛

٢٢ - تطالب إلى الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية زيادة القدرة على تنسيق وإيصال المساعدة

الإنسانية في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث عامة، مع الدول وغيرها من الجهات المعنية فيما يتعلق باللجوء والإغاثة والإعادة إلى الوطن والتعهير وإعادة توطين اللاجئين والعائدين والشريدين بما في ذلك اللاجئون في المناطق الحضرية.

٢٣ - طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، تقريراً شاملاً وموحدًا عن حالة اللاجئين والعائدين والشريدين في أفريقيا، في إطار البند المعنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والشريدين والمسائل الإنسانية"، وأن يقدم تقريرًا شفويًا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

- - - - -